جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ

المرحلة الرابعة

اسم المادة : عالم معاصر

الازمة الاقتصادية العالمية و اهم نتائجها الدولية : ١٩٢٩ – ١٩٣٣

اسم التدريسي

الدكتورة: ندى صالح محمد سبع

١٤٤٥هـ ٢٠٢٤م

الازمة الاقتصادية العالمية و اهم نتائجها الدولية : ١٩٢٩ – ١٩٣٣ :-

ان دراستنا للازمة الاقتصادية تتميز عن دراسة الاقتصاديين لها من حيث انهم يتناولونها من زاوية اقتصادية صرفة ، ويركزون في دراستهم لها على الأنظمة والمبادئ الاقتصادية ، في حين اننا نركز في دراستنا لها على اظهار اسبابها ونتائجها الدولية .

اولاً : الازمة الاقتصادية و تأثيرها على انظمة الدول الكبرى :-

ابتداء من عام ١٩٢٩ اخذت تظهر على الولايات المتحدة معالم الازمة الاقتصادية التي ما لبثت ان انتشرت عدواها في جميع انحاء العالم وذلك في اقل من ثلاث سنوات . فما هي اسباب هذه الازمة وكيف تطورت ؟ وما هي انعكاساتها على انظمة الدول الكبرى ؟

البند الاول : اسباب الازمة الاقتصادية وتطورها :

تعود اسباب الازمة الاقتصادية الى الوثبة الكبيرة في الاقتصاد الامريكي لفترة الحرب العالمية الاولى ، والى انفتاح اسواق العالم امامه بشكل عام واسواق اوربا بشكل خاص . ثم اغلاق هذه الاسواق في وجهه مع عودة المصانع الأوربية الى الانتاج بعد ان توقفت خلال الحرب العالمية الاولى . أذ ان المصانع الأوربية لم تنتج من السلع ما يكفي حاجات الاسواق المحلية وحسب وانما يكفي ايضا لسد حاجات الاسواق العالمية بشكل عام واسواق مستعمراتها بشكل خاص . وهذا ما ادى الى اغلاق الكثير من الاسواق في وجه المنتوجات الأمريكية ، وبالتالي الى انخفاض نسبة الصادرات الأمريكية الى الخارج . وبسبب عدم تمكن الحكومة الأمريكية من تامين الاسواق الخارجية لبضائعها من جهة واستمرار الانتاج الامريكي بنفس النسب السابقة من جهة ثانية ، انخفضت اسعار هذه السلع بشكل ملحوظ وذلك تطبيقا للمبدأ الاقتصادي العام القائل بحتمية انخفاض الاسعار مع زيادة العرض على الطلب .

حاولت المصارف الأمريكية ان تنقذ الوضع الاقتصادي المتدهور عن طريق تقديم القروض الى اصحاب المصانع والمشاريع الزراعية الكبرى من اجل الصمود في وجه الازمة . ولكن امتناع المستهلكين الامريكيين ، الذين كانوا ينتظرون انخفاضا كبيرا في الاسعار عن شراء حاجياتهم ولوازمهم الا الضرورية منها ، ادى الى حصول الكارثة او ما سمي (بالكساد الكبير). و نتيجة لذلك توقف المدينون عن تسديد ديونهم مما ادى الى ازمة اقتصادية ومالية في الولايات المتحدة الأمريكية ما لبثت ان امتدت الى بقية دول العالم ، وذلك بفعل الترابط الاقتصادي والمالي الحاصل بين دول العالم ، والدور الهام الذي اخذت تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الاولى .

ان سياسة العزلة التي انتهجها الجمهوريون ابتداء من عام ١٩٢١ في علاقاتهم مع الدول غير الأمريكية لم تكن تشمل سوى العلاقات السياسية اذ ان الواقع كان يثبت بان الولايات المتحدة الأمريكية ما كانت تترك مناسبة الا وتتدخل في القضايا الاقتصادية الدولية وكل ما يؤثر على تجارتها الدولية .

واذا كانت المشاركة الأمريكية الرسمية ضعيفة في بعض الاحيان فان القطاع الخاص الامريكي كان يعوض هذا التقصير مما اعطى اهمية كبرى للدور الامريكي في حل القضايا الاقتصادية الأوربية وغير الأوربية . والا كيف يمكن تفسير مشروعي التعويضات الألمانية ، والذين عرفا باسم الاقتصاديين الامريكيين : (داوز) و (يونغ) . كما ان الديون الأمريكية على الدول الأوربية استغلت من قبل هذه الأخيرة من اجل الحصول على قروض جديدة للنهوض باقتصاداتها . ولهذا فان الديون القديمة بالإضافة الى القروض الجديدة اوجدت رابطة اقتصادية قوية ومتينة بين اوربا والولايات المتحدة الأمريكية . وبسبب اعتماد الاولى على الثانية كان انعكاس الازمة الاقتصادية الأمريكية على اقتصاديات الدول الأوربية . لان الازمة الاقتصادية الأمريكية لم تحل دون تقديم الحكومة الأمريكية والبيوتات المالية الأمريكية ايه قروض جديدة للدول الأوربية وحسب ، وانما دفعت بها الى مطالباتها بدفع ديونها ولاسيما تلك التي وظفت منها لآجال قصيرة الاجل .

اذ بسبب احتجاب القروض الأمريكية عن الدول الأوربية كانت تأثر هذه الأخيرة بالأزمة الاقتصادية الأمريكية ، واولى الدول التي تأثرت بها كانت النمسا والمانيا اللتان سارعتا الى التفاوض حول انشاء اتحاد كمركي بينهما بحجة التخفيف من وطأة الازمة والحؤول دون استفحالها . ولكن مشروع الاتحاد الكمركي هذا المعروف (بالانشلوس) كانت نتائجه سلبية وسريعة عليهما ، اذ ان اصحاب الاستثمارات الاجانب سارعوا الى سحب اموالهم ولاسيما من النمسا بهدف الضغط عليها للتراجع عن هذا المشروع . وهذا ما ضاعف في حدة الازمة الاقتصادية وادى الى توقف بعض المصارف التجارية عن العمل في حين ان البعض الاخر اعلن افلاسه في حزيران من عام ١٩٣١ . وكذلك المانيا لم تنفع معها القروض الكبيرة التي كانت قد تلقتها من الولايات المتحدة الأمريكية و من بريطانيا ، ولا توقفها عن دفع التعويضات في عام ١٩٣٠ ، اذ سرعان ما اعلن اكبر مصارف برلين عن افلاسه في تشرين الاول من عام ١٩٣١ . وقد كان للقطاع الصناعي الالماني النصيب الاوفر من الازمة التي بلغت ذروتها في كانون الاول من نفس العام . ثم لحقت بهما هنغاريا ورومانيا في نفس الفترة ، اما بريطانيا فلم ينفع معها تخفيض قيمة الجنية الإسترليني ٤٠% ، ولا اسراع فرنسا الى نجدتها فسقطت في اتون الازمة ، واسقطت معها العديد من الدول الأوربية والأمريكية ومن بينها الدول الإسكندنافية ، فنلندة ، بولونيا ، و كولومبيا . وحتى نهاية عام ١٩٣١ كانت فرنسا الدولة الأوربية الليبرالية

الوحيدة التي اظهرت مناعة في وجه الازمة الاقتصادية حتى انها حاولت ان تنقذ بريطانيا عن طريق تقديم بعض القروض للمصرف البريطاني المركزي في اب من عام ١٩٣١ . ولكن فترة صمود فرنسا لم تستمر طويلا اذ سرعان ما اخذت حصونها الاقتصادية تتساقط مع بداية عام ١٩٣٢ فتساوت في ذلك مع بقية شقيقاتها الدول الأوربية . وبسقوط فرنسا لم يبقى في اوربا سوى الاتحاد السوفيتي صامدا في وجه الازمة الاقتصادية ، ويعود السبب في ذلك الى النظام الخاص الذي كان تعتمده هذه الدولة ، اي الى اعتمادها على ذاتها بعد ان نجحت الدول الأوربية في فرض العزل النسبية عليها .